



1. مدخل إلى برنامج المقارنات الدولية ومماثلات القوة الشرائية

وقد مر البرنامج بمراحل مختلفة، من جولته الأولى في عام 1970، التي شملت 10 بلدان، إلى أحدث دورة عالمية في عام 2017، التي شملت 176 بلداً. وفي عام 2016، صادقت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة على أنه برنامج إحصاء دائم وأوصت بتنفيذ جولات أكثر تواتراً من خلال اعتماد نهج المسح المتجدد وزيادة التكامل بينه وبين برامج الإحصاء الوطنية كممثل مؤشر أسعار الاستهلاك. ويتضمن المرفق الأول مزيداً من التفاصيل عن تاريخ البرنامج.

ويتكون هيكل حوكمة البرنامج من اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، ومجلس الإدارة، وفريق التنسيق المشترك بين الوكالات والفريق الاستشاري التقني وفرق عمله، والوكالات المنفذة العالمية والإقليمية والوطنية. ويرد هيكل الحوكمة بقدر أكبر من التفصيل في المرفق الأول.

ما هو برنامج المقارنات الدولية وكيف يُنفَّذ؟

برنامج المقارنات الدولية هو أحد أكبر مبادرات الإحصاء الدولية في العالم. ويقوده مكتب برنامج المقارنات الدولية في البنك الدولي، برعاية اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة. وهو يهدف إلى توفير مقاييس قابلة للمقارنة لأسعار وأحجام الناتج المحلي الإجمالي ومجاميعهما عبر البلدان والمناطق، ومخرجاته الرئيسية هي مماثلات القوة الشرائية.

وبما أن البرنامج يُجري مقارنات للأسعار متعددة، ينبغي أن تكون بيانات الأسعار صحيحة وموثوقة وقابلة للمقارنة (الإطار 1-1).

يُنفَّذ البرنامج في جولات أو دورات مختلفة؛ لكل منها سنة مرجعية. وتشارك فيه بلدان عديدة في أنحاء العالم مقسمة إلى مناطق مختلفة.

الإطار 1-1 كيف تُضمن قابلية المقارنة بين البلدان المختلفة؟

يتطلب برنامج المقارنات الدولية قيام البلدان المشاركة في كل منطقة بجمع بيانات أسعار للبند بنفسها بالضبط، وكذلك جمع بيانات أسعار للبند بنفسها بالضبط عالمياً من جانب البلدان جميعاً في المناطق المختلفة في أنحاء العالم. وللتأكد من جمع الأسعار للبند بنفسها لتكون قابلة للمقارنة، توضع لكل بند أوصاف منظمة لكل منتج، سواء كان سلعة أم خدمة. والأوصاف المنظمة للمنتجات هي مواصفات مفصلة جداً تشير إلى المقدار الذي سيجري تسعيره لكل بند (مثلاً، 1 كيلوغرام) والصنف الذي سيُسعر وأبعاده وغير ذلك من المواصفات. والأسعار القابلة للمقارنة ضرورية لاحتساب مماثلات قوة شرائية موثوقة.

ماذا ينتج برنامج المقارنات الدولية؟

يُنتج البرنامج المؤشرات التالية:

مثلاً، تقيس مماثلات القوة الشرائية للكويت إلى البحرين عدد وحدات الدينار الكويتي المطلوبة في الكويت لشراء سلة السلع والخدمات نفسها التي تكلف وحدة واحدة من الدينار البحريني لدى شرائها في البحرين.

وتتشوه أسعار الصرف في السوق بفعل فروق مستويات الأسعار. فهي لا تعكس القوة الشرائية الحقيقية للعملة بالمقارنة مع عملة أخرى. والسبب في ذلك هو أن العديد من السلع والخدمات في اقتصاد معين لا تُتداول دولياً، ولأن طلب وعرض العملات لا تدفعهما التجارة الدولية فحسب، بل يتأثران أيضاً بالعديد من العوامل الأخرى، كالمضاربة بالعملات وأسعار الفائدة والتدخل الحكومي وتدفقات رأس المال.

وعلى عكس أسعار الصرف في السوق، تحوّل مماثلات القوة الشرائية سلة من السلع والخدمات من عملة إلى أخرى بإزالة الفروق في مستويات الأسعار، ما يتيح مقارنة القوى الشرائية للعملات المختلفة.

هكذا تمكّن مماثلات القوة الشرائية المقارنة النسبية لأحجام اقتصادات البلدان ورفاه سكانها بالقيمة الحقيقية، مع التحكم في الفروق في مستويات الأسعار.

ما هو مؤشر مستوى الأسعار؟

يوفر مؤشر مستوى الأسعار قياساً للفرق في مستويات الأسعار بين البلدان المختلفة. ويحتسب على أنه نسبة مماثلات القوة الشرائية إلى سعر الصرف في السوق:

$$\text{مؤشر مستوى الأسعار} = \frac{\text{مماثل القوة الشرائية}}{\text{سعر الصرف}} * 100$$

يقارن مؤشر مستوى الأسعار في البلد ألف مستوى أسعار هذا البلد ببلد آخر أو منطقة أخرى يعتبر مستوى الأسعار فيه أو فيها مساوياً 100 .

فإذا كان مؤشر مستوى الأسعار في البلد ألف أعلى من 100، فإن ذلك يعني أن سعر سلة السلع والخدمات نفسها في البلد ألف أعلى مما في البلد الآخر أو المنطقة الأخرى التي تجري المقارنة معه أو معها. وعلى العكس من ذلك، إذا كان مؤشر مستوى الأسعار

- مماثلات القوة الشرائية: تحوّل مماثلات القوة الشرائية العملات المختلفة إلى عملة مشتركة، وتقوم خلال عملية التحويل بمعادلة القوة الشرائية للعملات عبر إزالة الفروق في مستويات الأسعار بين البلدان. وهي تبيّن، بالمقارنة مع بلد أساس معين، السعر النسبي لسلة معينة من السلع والخدمات في كلٍ من البلدان التي تجري مقارنتها.

- مؤشرات مستويات الأسعار: مؤشرات مستويات الأسعار هي أرقام قياسية معيارية تُحتسب بقسمة مماثلات القوة الشرائية للبلد المعني على سعر الصرف في السوق. وهي تعبر عن مستوى الأسعار لبلد معين نسبةً إلى بلد آخر.

- الناتج المحلي الإجمالي القائم على مماثلات القوة الشرائية ومكونات الإنفاق الخاصة به: نفقات مقدّرة بعملة مشتركة مع تصحيح الفروق في مستويات الأسعار. وتُحتسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الإسمي ومكونات الإنفاق لكل بلد على مماثلات القوة الشرائية الخاصة به.

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي القائم على مماثلات القوة الشرائية ومكونات الإنفاق الخاصة به: تُحتسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي القائم على مماثلات القوة الشرائية ومكونات الإنفاق الخاصة به على عدد السكان.

ما هي مماثلات القوة الشرائية؟

مماثلات القوة الشرائية هي تحويلات تقديرية للعملات، مشتقة من علاقات الأسعار النسبية عبر البلدان، تتيح إجراء مقارنات موثوقة للناتج المحلي الإجمالي ومكوناته الاقتصادية عبر البلدان، مع إدخال تعديلات تأخذ بالاعتبار تشوهات أسعار الصرف وفروق مستويات الأسعار. وتقيس مماثلات القوة الشرائية عدد وحدات العملة اللازمة في بلد معين لشراء سلة السلع والخدمات نفسها التي يمكن أن تشتريها وحدة واحدة من عملة بلد آخر.

الفروق بشكل غير مباشر عن طريق اشتقاق الأحجام، باستخدام مقاييس مباشرة للأسعار النسبية، وهي مماثلات القوة الشرائية. لذا، الناتج المحلي الإجمالي القائم على مماثلات القوة الشرائية، الذي يشار إليه باسم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مختلف عن الناتج المحلي الإجمالي الإسمي القائم على سعر الصرف، من حيث إنه يُزيل تأثير الفروق في مستويات الأسعار ويتيح إجراء مقارنات عبر البلدان.

ينبغي التمييز بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السياقين الزمني والمكاني. ففي السياق الزمني، يشير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي معدلاً لأخذ التضخم بالاعتبار، بينما يشير في السياق المكاني، كما في برنامج المقارنات الدولية، إلى الناتج المحلي الإجمالي معدلاً لأخذ الفروق في مستويات الأسعار بالاعتبار باستخدام مماثلات القوة الشرائية. وكما ذكرنا سابقاً، عندما يُستخدم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمقارنات المكانية فإنه يُعدّل للأخذ بالاعتبار الفروق في مستويات الأسعار بين البلدان ويُحوّل إلى العملة نفسها باستخدام مماثلات القوة الشرائية. أما الناتج المحلي الإجمالي الإسمي الذي يُحوّل باستخدام أسعار الصرف في السوق، فلا يوفر مقارنات دقيقة عبر البلدان، لأنه لا يُعدّل للأخذ بالاعتبار الفروق في مستويات الأسعار بين البلدان ويحتوي على الكثير من التشويه. ويُحوّل الناتج المحلي الإجمالي الإسمي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من عملة محلية إلى أخرى من خلال التعادلات التالية:

$$\frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي بوحدات العملة المحلية}}{\text{سعر الصرف}} = \text{الناتج المحلي الإجمالي الإسمي}$$

$$\frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي بوحدات العملة المحلية}}{\text{مماثل القوة الشرائية}} = \text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}$$

ومن شأن مقارنة النواتج المحلية الإجمالية القائمة على سعر الصرف أن تعكس الفروق في أحجام السلع والخدمات المنتجة في البلدان التي تجري مقارنتها، بالإضافة إلى الفروق في مستويات الأسعار بين البلدان. وهكذا، لا يعكس الناتج المحلي الإجمالي الإسمي صورة موثوقة للأحجام النسبية لاقتصادات البلدان. ووجود مستويات أسعار في البلدان ذات الدخل

في البلد ألف أقل من 100، فإن ذلك يعني أن سعر السلة فيه أقل.

بعبارة أخرى، مؤشر مستوى الأسعار هو مؤشر أسعار مكاني يقارن الفروق في مستويات الأسعار بين البلدان في سنة معينة، وذلك بتحديد بلد معين أو منطقة معينة كأساس (مؤشر مستوى الأسعار = 100). فيكون البلد الذي لديه مؤشر مستوى الأسعار أكبر من 100 عموماً أعلى من البلد المحدد/المنطقة المحددة كأساس، ويكون البلد الذي لديه مؤشر مستوى الأسعار أقل من 100 عموماً أرخص من البلد المحدد/المنطقة المحددة كأساس. كما أن مؤشري مستوى الأسعار في بلدين مختلفين يمكن أيضاً مقارنتهما إذا ما عبّر عن كل منهما وفق الأساس نفسه. ففي هذه الحالة، البلد الذي لديه مؤشر أعلى هو الأعلى والعكس بالعكس. ويمكن احتساب مؤشرات مستويات الأسعار، مثلها في ذلك مثل مماثلات القوة الشرائية، على مستويات الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته الرئيسية، كما على مستويات أكثر تفصيلاً من مجاميع مختلفة.

ما هو الناتج المحلي الإجمالي القائم على مماثلات القوة الشرائية أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؟

الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس اقتصاد كلي لقيمة مخرجات الاقتصاد في بلد معين. فهو يقيس حجم الاقتصاد، ويمكن تقديره باستخدام نهج ثلاثة: نهج الإنفاق ونهج الدخل ونهج الإنتاج. ويستخدم برنامج المقارنات الدولية نهج الإنفاق، إذ تُقدر النفقات المفضلة للناتج المحلي الإجمالي ومجاميعه سنوياً تحت 155 بنداً أساسياً. والناتج المحلي الإجمالي هو مجموع نفقات الأسر المعيشية والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية والحكومة وتكوين رأس المال الإجمالي وميزان صافي الصادرات.

ولمقارنة النفقات الإسمية بين البلدان المشاركة عندما تقدّر بعملاتها المحلية، ينبغي تحويل العملات المحلية إلى عملة مشتركة، مع القيام في الوقت نفسه بتعديل يأخذ بالاعتبار الفروق في مستويات الأسعار بين البلدان. وفي برنامج المقارنات الدولية، تُزال هذه

الاستخدامات المختلفة لمماثلات القوة الشرائية

استخدامات مماثلات القوة الشرائية متنوعة لا تقتصر على التحليل الاقتصادي. فبالإضافة إلى استخداماتها في قياس أحجام الاقتصاد الحقيقي ومقارنة الإنتاجية والرفاه والدخل بين البلدان المختلفة، فإنها تُستخدم أيضاً في المقاييس المتعلقة بالصحة والطاقة والتعليم والبيئة. ويرد أدناه تفاصيل بعض استخداماتها الرئيسية.

• استخدامات مماثلات القوة الشرائية في التحليل الاقتصادي

تعكس مماثلات القوة الشرائية القوة الشرائية الحقيقية للعملة، وتُستخدم لقياس ومقارنة الأحجام الحقيقية لاقتصادات البلدان. وكما ذكرنا سابقاً، الناتج المحلي الإجمالي مقياس لحجم الاقتصاد. ولا تقدم المقارنات عبر البلدان للناتج المحلي الإجمالي الإسمي المحوّل باستخدام أسعار الصرف مقارنات صحيحة أو موثوقة، كما أن الفروق في مستويات الأسعار بين البلدان تؤدي

المرتفع أعلى مما في البلدان ذات الدخل المنخفض يعني ضمناً أن الفروق في مستويات أسعار السلع والخدمات غير المتداولة تجارياً بين البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المنخفض أوضح مما هي عليه للسلع والخدمات المتداولة تجارياً. وإذا لم تؤخذ هذه الفروق في مستويات الأسعار بالحسبان لدى إجراء مقارنات للناتج المحلي الإجمالي، سيُبالغ بحجم اقتصادات البلدان ذات الدخل المرتفع التي لديها مستويات أسعار أعلى، بينما سيُقلل حجم اقتصادات البلدان ذات الدخل المنخفض التي لديها مستويات أسعار أدنى. ويُعرف ذلك بتأثير Penn. وبما أن سعر الصرف هو نفسه بالنسبة لجميع البنود، ليس هناك تمييز بين البنود المتداولة تجارياً والبنود غير المتداولة تجارياً عندما يُحوّل الناتج المحلي الإجمالي باستخدام أسعار الصرف في السوق، أما مماثلات القوة الشرائية فلا تعاني من هذا التحيز، ولذا فإنها توفر مقارنة دقيقة موثوقة لأحجام اقتصادات البلدان.

الجدول 1-1 الاستخدامات الرئيسية لمماثلات القوة الشرائية

الناتج والإنتاجية	تكلفة المعيشة
<ul style="list-style-type: none"> الحجم النسبي وهيكل الاقتصاد الإنتاجية الإجمالية 	<ul style="list-style-type: none"> مستويات الأسعار هياكل الأسعار
مستوى المعيشة والرفاه المادي	اللامساواة في الدخل
<ul style="list-style-type: none"> نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي للأسر المعيشية 	<ul style="list-style-type: none"> توزيع الدخل واللامساواة الاقتصادية ضمن البلدان وفيما بينها
الفقر العالمي	التعليم
<ul style="list-style-type: none"> تحديد الفقراء وانطباق أهداف الفقر العالمية 	<ul style="list-style-type: none"> مقارنات تكاليف ونفقات التعليم عبر البلدان
الصحة	الأجور
<ul style="list-style-type: none"> مقارنات تكاليف ونفقات الرعاية الصحية عبر البلدان 	<ul style="list-style-type: none"> ضغوط الأجور والقدرة التنافسية عبر البلدان
القدرة التنافسية	البيئة
<ul style="list-style-type: none"> القدرة التنافسية وكفاءة المنتجات الصناعية 	<ul style="list-style-type: none"> الأثر البيئي لاستخدامات الطاقة
التجارة	تكاليف الاستثمار عبر البلاد
<ul style="list-style-type: none"> الحواجز التجارية ومستويات الأسعار 	<ul style="list-style-type: none"> تكاليف العمالة والمواد عبر البلدان حواجز الاستثمار الممكنة فرص الاستثمار الممكنة
الطاقة	
<ul style="list-style-type: none"> كفاءة الطاقة وكثافتها 	

مستويات الأسعار المختلفة وأنماط الاستهلاك وتكاليف المعيشة المقابلة بين المناطق المختلفة، كما أنها، سواء كانت وطنية أو دون وطنية، تُستخدم في تحديد الأجور المعدلة لأخذ فروق تكلفة المعيشة بالاعتبار وتقييم الفقر واللامساواة ووضع السياسات المالية والتحويلات العامة.

• استخدامات مماثلات القوة الشرائية في أهداف التنمية المستدامة

تدخل مماثلات القوة الشرائية في احتساب مؤشرات بعض أهداف التنمية المستدامة ما يساعد في تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتستخدم مماثلات القوة الشرائية في 8 من أهداف التنمية المستدامة الـ 17، وهي الأهداف 1 إلى 4 و7 إلى 10 (الشكل 1-1). وسيتناول الفصل 3 الاستخدامات في إطار كل هدف بمزيد من التفصيل.

• استخدامات مماثلات القوة الشرائية في قياس الرفاه

ينعكس الرفاه المادي للفرد في نصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي بالنسبة للبلد الذي يقيم/تقيم فيه. ويقيس الاستهلاك الفردي الفعلي السلع والخدمات الفردية التي تستهلكها الأسر المعيشية فعلياً، وليس فقط تلك التي تشتريها. وهو يشمل نفقات الاستهلاك الفردي للأسر المعيشية والحكومة وكذلك المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية. ويكتسب

بدورها إلى مقارنات مشوهة. ولكن لدى تحويل النواتج المحلية الإجمالية إلى عملات مشتركة باستخدام مماثلات القوة الشرائية بدلاً من أسعار الصرف، تصبح المقارنة أدق وأوثق. ولذا، تستخدم مماثلات القوة الشرائية في التحليل الاقتصادي لإبراز الفروق في مستويات الأسعار بين البلدان وإتاحة إجراء تحليل مقارن سليم للحجم الحقيقي للاقتصاد ومساهمته في الاقتصاد العالمي و/أو في الاقتصاد الإقليمي.

وتُستخدم مماثلات القوة الشرائية أيضاً لقياس ومقارنة الدخل الحقيقي ومستويات الاستهلاك للفرد، ما يتيح إجراء مقارنات لنصيب الفرد بين بلدان المنطقة الواحدة وبين المناطق ودولياً، ومقارنة الرفاه النسبي للناس عبر بلدان ومناطق مختلفة. وعلاوة على ذلك، تتيح مماثلات القوة الشرائية إجراء قياس أكثر واقعية وموثوقية لخط الفقر الدولي ومستويات الفقر الوطنية من خلال إزالة الفروق في مستويات الأسعار عبر الأمم.

وفي صنع السياسات الوطنية، تُستخدم مماثلات القوة الشرائية لإجراء تحليل اقتصادي مقارن مع البلدان المجاورة أو المنطقة المحيطة، ولاكتساب مزيد من التبصّر بالقدرة التنافسية الصناعية وفرص الاستثمار والقرارات الحكومية بشأن الإعانات والضرائب والأدوات المالية الأخرى. وإذا ما أنتجت مماثلات القوة الشرائية على المستوى دون الوطني، يمكن للبلدان استخدامها لتقدير القوة الشرائية للعملة الوطنية نفسها عبر الأجزاء المختلفة من البلاد، ولتقدير ومقارنة

الشكل 1-1 تستخدم ثمانية من أهداف التنمية المستدامة مماثلات القوة الشرائية لتتبع التقدم المحرز



على مماثلات القوة الشرائية بدلاً من الاستهلاك الفردي
مقاساً باستخدام سعر الصرف في السوق.

• استخدامات عموم الناس لمماثلات القوة الشرائية

مستخدمو مماثلات القوة الشرائية متنوعون يشملون
منظمات دولية وصانعي سياسات وباحثين وأكاديميين

هذا المقياس أهمية خاصة عندما تقوم كيانات مثل
الحكومات والمؤسسات غير الربحية بتزويد الأسر
المعيشية بخدمات كالصحة والتعليم تستهلكها الأسر
المعيشية لكنها لا تشتريها فعلياً. وتتطلب مقارنة رفاه
السكان في البلدان المختلفة مقارنة نصيب الفرد من
الاستهلاك الفردي الفعلي بين البلدان مع الأخذ بالاعتبار
في الوقت نفسه الفروق في مستويات الأسعار.
ويتحقق ذلك بملاحظة الاستهلاك الفردي الفعلي القائم

الإطار 2-1 متى يوصى أو لا يوصى باستخدام مماثلات القوة الشرائية؟

الاستخدامات الموصى بها

1. إجراء مقارنات مكانية ل:
 - الناتج المحلي الإجمالي: الحجم النسبي لاقتصادات البلدان
 - الناتج المحلي الإجمالي لكل ساعة عمل: إنتاجية العمل
 - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: نصيب الفرد من الدخل
 - نصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي: مقياس متوسط الرفاه المادي
2. إجراء مقارنات مكانية لمستويات الأسعار
3. تجميع اقتصادات البلدان حسب:
 - مؤشر حجم الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي
 - مستويات أسعار الناتج المحلي الإجمالي أو الاستهلاك الفردي الفعلي

الاستخدامات الموصى بها مع محدوديات

1. تحليل التغيّرات مع مرور الوقت في نصيب الفرد النسبي من الناتج المحلي الإجمالي والأسعار النسبية
2. تحليل تقارب الأسعار
3. إجراء مقارنات مكانية لتكاليف المعيشة
4. استخدام مماثلات القوة الشرائية المحتسبة لاعتبارات الناتج المحلي الإجمالي ومكونات الإنفاق الخاصة به
كمعاملات تخفيض لقيم أخرى كدخل الأسرة المعيشية

الاستخدامات غير الموصى بها

1. كمقياس دقيق لوضع تراتيبات صارمة لاقتصادات البلدان
2. كوسيلة لإنشاء معدلات النمو الوطنية
3. كمقياس لتوليد مقارنات للناتج والإنتاجية فيما بين الصناعات
4. كمؤشر على تقدير قيمة العملات بأقل مما هي أو المغالاة في قيمتها
5. كسعر صرف على نقطة التوازن

تتطلب المقارنة الدولية بين الأسعار جمع الأسعار لسلة موحدة تحتوي على سلع وخدمات تتخطى بكثير بنود استهلاك الأسر المعيشية وتمكن مقارنتها عبر البلدان، وبالتالي قد لا تكون جميعها ممثلة أو هامة في كل بلد.

وفي المنطقة العربية، حققت البلدان درجة عالية من التكامل والتآزر بين مؤشر أسعار الاستهلاك وبين المقارنة الدولية بين الأسعار. فمثلاً، بدأت البلدان في إدراج مجموعة فرعية من البنود من قائمة برنامج المقارنات الدولية الإقليمية ضمن قوائمها الوطنية لمؤشر أسعار الاستهلاك عندما تعتبر هذه البنود هامة للبلد. وهي تستخدم في بعض الحالات أيضاً مواصفات برنامج المقارنات الدولية للبند المعني. كما يتحقق التكامل بين مؤشر أسعار الاستهلاك والمقارنة الدولية بين الأسعار في الاتجاه الآخر. وأثناء وضع قائمة المنتجات الإقليمية لبرنامج المقارنات الدولية لاستهلاك الأسرة المعيشية، ينسق المكتب الإقليمي لبرنامج المقارنات الدولية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مع البلدان الأعضاء فيها ويدرج بنوداً مشتركة في القوائم الوطنية لمؤشر أسعار الاستهلاك للبلدان الأعضاء المشاركة لزيادة عدد بنود استهلاك الأسرة المعيشية المتداخلة بين مؤشر أسعار الاستهلاك وبين المقارنة الدولية بين الأسعار.

وعملية التكامل هذه هامة جداً، لأنها تتيح جمع البيانات الفعلية للأسعار لعدد كبير من البنود على أساس منتظم، دون تحميل مكاتب الإحصاء الوطنية أعباءً إضافية. ومن شأن ذلك أن ييسر جمع البيانات السنوية لبرنامج المقارنات الدولية لإنتاج مماثلات قوة شرائية سنوية موثوقة، وتعمل الإسكوا باستمرار من خلال مبادرات مختلفة على تحقيق تكامل أعلى بين المقارنة الدولية بين الأسعار التي يجريها برنامج المقارنات الدولية وبين مؤشر أسعار الاستهلاك.

والقطاع الخاص. ويستخدمها كل من الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمفوضية الأوروبية.

وإلى جانب البحوث الاقتصادية والتحليلات وتعديلات الأجرور وصنع السياسات، يمكن أيضاً أن يستخدم الأفراد مماثلات القوة الشرائية لاتخاذ قرارات مستنيرة. فمثلاً، يمكنها أن توجه الأفراد في قرارات الانتقال عندما تُعرض عليهم وظائف جديدة في بلدان أخرى، كما يمكنها أيضاً أن تساعد في تحديد المبلغ الحقيقي للمال المطلوب لاستهلاك سلة معينة من السلع والخدمات عند قضاء وقت في بلد آخر.

ورغم أنه يوصى باستخدام مماثلات القوة الشرائية في العديد من الاستخدامات على النحو الذي ورد أعلاه، تبقى لهذه الاستخدامات محدودياتها. ويلخص الإطار 2-1 الحالات التي يُوصى فيها باستخدام مماثلات القوة الشرائية ويشير أيضاً إلى الحالات التي لا يُوصى فيها باستخدام هذه المماثلات.

ما الرابط بين برنامج المقارنات الدولية ومؤشر أسعار الاستهلاك؟

بينما ينتج برنامج المقارنات الدولية مؤشر أسعار مكاني يقيس التغيرات في مستوى الأسعار عبر البلدان خلال الفترة الزمنية نفسها، يقيس مؤشر أسعار الاستهلاك، وهو مؤشر أسعار زمني، التغيرات في مستوى الأسعار عبر فترات زمنية داخل البلد نفسه. ويتطلب كل من مؤشر أسعار الاستهلاك والمقارنة الدولية بين الأسعار التي يجريها برنامج المقارنات الدولية جمع بيانات مكثفة على المستوى الوطني. فاحتساب مؤشر أسعار الاستهلاك يتطلب جمع بنود تمثيلية وهامة لاستهلاك الأسر المعيشية على المستوى الوطني يحددها كل بلد وتختلف حسب البلد، بينما